

مخططات تطوير الجليل

يناير 2007

في السنوات الأخيرة تتجه أنظار الحكومة الإسرائيلية نحو تطوير الجليل والنقب ولهذا الغرض أقيم مكتب نائب رئيس الحكومة الخاص بتطوير الجليل والنقب. لهذه الوزارة يوجد ذراعان: سلطة تطوير الجليل وسلطة تطوير النقب واللذان أقيمتا بموجب قانون خاص، الأولى سنة 1993 والثانية سنة 1991. وظيفتهما الأساسية هي تطوير فعاليات لتطوير الجليل/النقب من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية والتكنولوجية.

من أجل تنفيذ وظائف وأهداف سلطة تطوير النقب أقيمت شركة "جنوباً" (شركة لمصلحة الجمهور - غير ربحية) والتي أنهت عملها مؤخراً، وفي يوم 27.11.06 صادقت الحكومة على خطة تطوير النقب وفقاً لتوصيات الشركة. في المقابل، ابتدأت مؤخراً شركة "شمالاً" عملها، وحسب تصريحات مدير عام الشركة السيد زئيف حيوت¹، الأهداف المركزية للشركة هي: خلق فرص عمل كثيرة ومتنوعة، رفع مستوى الدخل للفرد، رفع المنتج القومي للفرد، وتحسين مستوى المعيشة، لصالح كل سكان المنطقة. حسب أقواله، من المفترض أن تقدم الشركة المبادئ الأساسية للخطة حتى شهر يوليو 2007 (قبيل المصادقة على ميزانية 2008) وأن تقدم الخطة المفصلة حتى نهاية عام 2007. تنفيذ المخطط سيستمر حوالي 10 سنين.

الإشكاليات في سياسة الحكومة حتى اليوم

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بتطوير الجليل في عشرات السنين الأخيرة تحت شعار وهدف تهويد الجليل. هذه السياسة صوّحت بنقد من عدة جهات، وزادت من التوتر في العلاقات بين السلطة والسكان العرب. معظم المبالغ المستثمرة خصصت للسلطات اليهودية: تطوير مناطق تجارة وعمل، تطوير مناطق صناعية، إنشاء كليات والجامعة المخططة في الجليل، مراكز ثقافية، تشجيع مبادرات زراعية... الخ. جزء ضئيل جداً من الميزانيات استثمر في التطوير الاقتصادي، التربوي والثقافي للسكان العرب. هذا الواقع مس بقدرة السكان العرب وقادتهم على إدارة القرى والمدن بشكل مستديم. هذه الحقائق كانت حاسمة من الناحية البيئية: قدرة السلطات المحلية على دفع رواتب موظفيها، ومعالجة مشاكل النفايات، المجاري، الصحة والرفاه، منعقدة تقريباً.

النتيجة الحتمية والصعبة لتلك السياسة على أرض الواقع هي فوارق شاسعة في جودة الحياة في القرى والمدن اليهودية مقارنة بالقرى والمدن العربية.

أحد نتائج سياسة التمييز المنتهجة من الحكومات الإسرائيلية هو المس ليس فقط بحقوق الجمهور العربي، وإنما أيضاً بالموارد الطبيعية والبيئية في الجليل وبذلك تم المس بشكل كبير بجودة حياة أبناء هذا الجبل، ولا شك بأن هذه الأضرار ستؤثر على الأجيال القادمة.

فشل آخر برز في سياسة الحكومة (العامة) هو عدم تطبيق مبادئ التطوير المستديم وذلك رغم القرار الذي اتخذته في يوم 14.5.03 بأن سياسة الحكومة ستركز على مبادئ التطوير المستديم. وفقاً لتقرير نشر مؤخراً من قبل ائتلاف "طرق للاستدامة"²، قرار الحكومة بقي تصريحا لا أكثر، وتم تطبيقه فقط في حالات قليلة جداً وثانوية. حتى اليوم لم تتبنى الحكومة مبادئ التطوير المستديم ووفقاً لذلك فإن سياستها قد فشلت بسبب انعدام تخطيط بعيد المدى، انعدام ميزانية متعددة السنوات، الاعتماد على معايير خاطئة ومضلة لقياس التطور الاقتصادي، انعدام رؤية شاملة وتوفيق بين الوزارات المختلفة.

كذلك الأمر بكل ما يتعلق بمخططات تطوير الجليل. الحكومات الإسرائيلية انتهجت حتى اليوم سياسة خاطئة والبارز فيها، حسب أقوال عضو الكنيست ورئيس اللوبي البيئي في الكنيست د. دوف حنين، هو انعدام موضوعين مهمين ورئيسيين: المساواة والبيئة. في كلتي الحالتين، هذه مشكلة عامة تميز الديمقراطية الإسرائيلية³.

¹ في "مؤتمر الجليل" الذي عقد في كرمئيل في 21.11.06

² التقرير نشر في بداية ديسمبر 2006 وتم إعداده من قبل ائتلاف "طرق للاستدامة" والتي تضم عشرات المنظمات الاجتماعية والبيئية

³ في ندوة حول موضوع تطوير الجليل أقيمت في سخنين في يوم 17.11.06 ضمن مهرجان "سينما وبيئة في الشمال"

نتائج تلك السياسة كانت قاسية وبرزت في كل مجال ومنطقة في الدولة وبالأخص في الجليل: بطالة، نقص في أماكن العمل، نقص في وسائل المواصلات، آفات بيئية خطيرة (نفايات، مجاري، تلوث صناعي ...) وباختصار: الجليل في أزمة.

جانب آخر ميز سياسة الحكومة حتى اليوم هو **عدم إشراك الجمهور** في مراحل التخطيط المختلفة. المسؤولون عن التخطيط عادة منفصلون عن الواقع وخبرتهم ينقصها القدرة على التنفيذ على أرض الواقع. لهذا السبب فانه من المهم جدا إشراك الجمهور في التخطيط وبالذات المنظمات المدنية الناشطة في المنطقة، أخصائيين مختلفين وطبعا سكان المنطقة.

أهمية إشراك الجمهور في مراحل التخطيط يتحول تدريجيا (ولكن ببطء) لأمر عادي لدى مؤسسات السلطة والتخطيط. الجمهور اليوم يطالب أكثر من السابق بتجسيد حقه في المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والتأثير عليها. مؤسسات السلطة نفسها باتت تعترف بدرجة أو بأخرى بأهمية وحق الجمهور في إشراكه كشرط أساسي للتطوير المستديم.

في مؤتمر "الجليل في المركز بفضله كنوزه" والذي أقيم يوم 22.5.06، عرضت السيدة افرات دوفداني، مديرة مكتب تطوير الجليل والنقب، الرؤيا المستقبلية بقولها: "نحن معنيون بوقف الإهمال.. بأن نظور ونحسن... وإنا ندعو الجمهور لأخذ دوره في تشكيل الخطة الإستراتيجية للوزارة". مدير عام شركة "شمالا" السيد زئيف حيبوت وعد بدوره في مؤتمر الجليل 2006 "انه سيتم إشراك كل الجهات المسؤولة والمهنية والسكان في المنطقة إلى أقصى حد. السيدة دوفداني صرحت في مؤتمر الجليل أيضا بأن 50% على الأقل من الميزانية الابتدائية المخصصة لمشروع تطوير الجليل (4 مليار شيكل)، سوف تخصص للتطوير في الوسط العربي.

والآن، بعد أن انفتحت الأبواب أمام الجمهور، السؤال الذي يطرح هو: كيف نستطيع نحن الجمهور أن نوثر على المخططات الخاصة بتطوير الجليل بشكل يضمن توزيع الميزانيات لمشاريع تضمن تطوير متساو وعادل، وبشكل يجعل المنطقة مزدهرة لكل سكانها في هذا الجيل، وفي الأجيال القادمة؟ وعندما نقول الجمهور، من نقصد؟ وكيف عليه أن يعمل، ومتى؟

المجتمع المدني هو مجموع كل المنظمات المدنية والاجتماعية، أو المؤسسات التي تشكل الديمقراطية. هذه المنظمات والمؤسسات تدعم قوة الفرد في الدولة ولذلك فانه كلما زاد عددها وتنوعت فعاليتها، تعتبر الدولة أكثر ديمقراطية. مصطلح "المجتمع المدني" في إسرائيل تحول في العقود الأخيرة إلى جزء أساسي من الحوار الجماهيري. هذه المنظمات غير خاضعة لجدول العمل اليومي السياسي-العسكري.

كلنا نعمل في ذات الإطار، بهدف تأدية دور مهم في جدول العمل الجماهيري مراعين الأخذ بالاعتبار قواعد اللعبة المقبولة على كل السكان، مهما كانت آراؤهم الشخصية. نشاطات هذه المؤسسات تقوي وتدعم المواطنين وتحثهم على التفكير والعمل، المهمين جدا لتقوية المجتمع.

من المهم أن تتوجه هذه المؤسسات معا إلى أروقة السلطة، فالسلطات عادة لا تعير اهتماما جديا لكل توجه فردي، ومن هنا أهمية التوجه الجماعي. الأفضلية هنا تكمن في صلب العمل المشترك بين يهود وعرب، من أجل مستقبل مشترك. عوضا عن أهمية العمل المشترك، فإننا، كسكان، نؤمن بأنه لا يمكن تطوير المنطقة بدون علاج المشاكل التي تقلق جميع سكان الجليل.

في الأشهر الأخيرة بادرت جمعية "مواطنون من أجل البيئة" بالقيام بعدة فعاليات بين السكان وبالتعاون مع منظمات أخرى، مقابل سلطة تطوير الجليل ومؤسسات سلطوية أخرى، بهدف ضمان إشراك الجمهور في المخططات الكبيرة التي تعدها الحكومة للمنطقة. إننا نتحضر حاليا مع مؤسسات المجتمع المدني لمرافقة نشاطنا بالعمل والتخطيط ومتابعة الخطط التي يتم إعدادها في الوزارات الحكومية المختلفة، وذلك بهدف ضمان تطوير مستديم، متساو ولكل السكان بدون تمييز.

اللقاء الأول بين المنظمات المختلفة عقد في منتصف شهر تموز 2006 في مؤتمر "تحليق فوق الجليل" والذي أقيم بمشاركة منظمات اجتماعية، بيئية، تربوية، شخصيات أكاديمية وسكان- كلهم من الجليل.

هذا المؤتمر كان فقط واحدا من بين عدة فعاليات تمت في الفترة الأخيرة في منطقة الجليل، والتي أقيمت كلها حول موضوع تطوير الجليل عامة، وإشراك الجمهور في هذا التطوير، بشكل خاص.

أيضا في مهرجان "بيئة وسينما في الشمال" الذي أقيم هذه السنة في الجاعونة (روش بينا) وفي سخنين، حظي موضوع تطوير الجليل بمكانة خاصة.

قبل أن نتطرق إلى طرق العمل التي ينبغي على الجمهور/الجمعيات المدنية السير حسبها، يسأل السؤال: كيف يريد هذا الجمهور أن يرى الجليل بعد 10 سنوات؟ وبكلمات أخرى، ما هي رؤيا الجليل المستقبلية في عيون سكانه؟

بعد تجميع المعطيات وكتابات المشاركين في مؤتمر "تحليق فوق الجليل" وفي مهرجان "السينما والبيئة"، توصلنا إلى أنه يوجد لدى الجمهور إجماع شبه مطلق نحو مستقبل الجليل. الجمهور يريد أن يرى الجليل محافظا على طبيعته القروية، بدون حدود قومية/دينية، مساحات مفتوحة وواسعة، زراعة قوية ومواصلات عامة متطورة، مساواة في البنى التحتية في كل القرى والمدن، قوة اقتصادية مستقلة لسكان الجليل ووفرة في أماكن العمل. معظم الذين سئلوا أجابوا بأنهم لا يريدون أن يبقى الجليل معرفا كمناطق ضواحي، وبأنهم يأملون أن سياسة تطوير الجليل لن تشمل إقامة مستوطنات جديدة وإنما تعمل على تطوير القرى/المدن الموجودة.

أهمية المشاركة اليهودية العربية والمساواة

في ندوة حول موضوع تطوير الجليل والتي أقيمت خلال مهرجان "سينما وبيئة في الشمال"، لوحظ إجماع من قبل كل المشاركين حول أهمية العمل المشترك بين الجمهورين العربي واليهودي. يذكر أن غياب رئيس المجلس الإقليمي مسجوب أو ممثله عن الندوة، رغم دعوته والتوجه إليه عشرات المرات، كان بارزا وبالتالي فإن نتائج الندوة ينقصها موقف أحد أهم السلطات المحلية في المنطقة. من الواضح ان التغيب كان مقصودا وهو بحد ذاته قد يعبر عن موقف تلك السلطة من الموضوع.

د. دوف حنين⁴ يؤمن أن "الإمكانية الوحيدة للنجاح هي ضمان مستقبل عادل ومساو. لا توجد طريق أخرى. يجب إلغاء الحواجز (السياسية، الثقافية، التربوية) بين اليهود والعرب لأنها تسبب الإحباط واليأس ومن أجل ذلك على اليهود والعرب أن يعملوا معا، ضد التيار، وعلى الرغم من كل الصعوبات من أجل خلق واقع آخر". د. راسم خمائسي⁵ يعتقد بأنه "كي نخرج الجليل من أزمتته، على الجمهور أن يعمل وفق رؤيا وليس حلم، بواسطة تدعيم الهوية المحلية وفي نفس الوقت التعلم من التجربة العالمية، عن طريق اعتبار الجليل "قيمة" يجب الحفاظ عليها، ومشاركة بين القرى اليهودية والعربية وبين القرى العربية فيما بينها". بالإضافة لذلك، حسب رأيه، "التصور المبني على الشعور بالتهديد المتبادل لدى القيادة، العربية واليهودية- يجب أن يتغير. على السلطة أن تخلق الثقة عند الجمهور العربي بواسطة إشراكه في الإدارة، وبالمقابل، على شخصيات ومفكري وقادة المجتمع العربي ومن ضمنهم رؤساء السلطات المحلية، أن يقوموا بتغيير جدول عملهم اليومي والذي تركز حتى اليوم بمحاولة حل قضايا المسطحات والأراضي، وأن يقوموا بالبحث عن حلول أيضا لمواضيع أقل خلافا وحلها نسبيا أسرع وأسهل... التطوير يجب أن يشمل كل السكان لأن كل بديل آخر هو سيئ. على المجتمعين- اليهودي والعربي- أن يغيرا توجههما. يجب على الجمهور العربي أن يكون أكثر مبادرا ومتحدا، وأن يقوم باستغلال الفرص وخرق الحواجز. بالمقابل، على المجتمع اليهودي النظر إلى السكان العرب بشكل أنضج، أن يعترف بقدراتهم وأن يقبل حقيقة أن للجمهور العربي أيضا رغبات، آراء واحتياجات خاصة به".

أيضا مهندس بلدية سخنين سليمان عثمان، كان أحد المشاركين في الندوة وقال "بأن التعاون بين يهود وعرب "عاقلون" هو ضروري.

تطوير مستديم هو تطوير يوازن بين الاقتصاد والسكان والمجتمع

تطوير مستديم يمكن الناس من تزويد حاجاتهم الأساسية، والتمتع من تحسن في جودة حياتهم وذلك بشرط عدم المس بجودة حياة الأجيال القادمة. الشروط المطلوبة هي خلق حلول محلية من خلال التعلم من التجربة العالمية، التزام وقيادة من قبل السلطة المحلية، إشراك السكان بكل مراحل التخطيط، ودمج كل المعنيين: مزارعون، رجال أعمال.. وسكان.

النقطة الثانية التي يوجد حولها إجماع بين المختصين هي أن الإقتصاد الحر يجب ألا يكون على حساب المجتمع والطبيعة. مجتمع مستديم هو مجتمع يستعمل الموارد الطبيعية بشكل ذكي وناجح، يتعامل مع البيئة بمسؤولية

⁴ د. دوف حنين هو رئيس مشترك للوبي الاجتماعي البيئي في الكنيست، والرئيس السابق لمنظمة "حياة وبيئة"؟

⁵ د. راسم خمائسي هو مخطط ومحاضر في جامعة حيفا. أقواله في مؤتمر "تحليق فوق الجليل"، في "مؤتمر الجليل"

وحساسية, يلبي رغبات أفراده بصورة متساوية وعادلة بحيث يمكن الناس من أخذ دور فعال والتأثير على القرارات المتعلقة بهم, وترى بالنجاح الاقتصادي وسيلة لتحسين جودة حياة السكان عامة وليس كهدف بحد ذاته.

علينا ألا نقع في المصيدة التي تقع فيها حكومة إسرائيل كل مرة من جديد, عندما تعتبر الاقتصاد المالي, المبني على نمو الناتج الخام, كمقياس للتطور الاقتصادي! الاقتصاد لا يعتمد فقط على المال, والرفاهية الاجتماعية لا تتكون فقط من المال وإنما من: الثروات الطبيعية, الاجتماعية, الإنسانية ومن علاقات الثقة المتبادلة. تطوير مستديم يؤمن بأن جودة الحياة تتأثر ليس فقط بالازدهار الاقتصادي والأمن, وإنما أيضا من عوامل أخرى لا تقل أهمية, مثل: حياة صحية, بيئة صحية, مجتمع ديناميكي, فرص عمل جيدة, ثقافة راقية ومسكن ملائم. تطوير مستديم يعني أيضا اعتراف غير مساوم بقدرات الكرة الأرضية المحدودة على توفير الموارد واستيعاب النفايات.

للتلخيص: على المجتمع المدني بأكمله, المركب من منظمات ناشطة في كل المجالات (مجتمع, بيئة, تربية...), ومن مختصين وأكاديميين, ومن الجمهور الواسع, يهود وعرب, العمل معا وفق أسس التطوير المستديم التي شرحناها سابقا, من أجل ضمان مستقبل مساو ومستديم لمنطقة الجليل. طريقة العمل يجب أن يتضمنها حوار بين المنظمات المختلفة ومقابل الجمهور لفهم الواقع وتحديد أهداف مشتركة وبناء خطة عمل, إشراك وسائل الإعلام وتجنيد المختصين, لقاءات موضوعية وأمسيات تعليمية للجمهور (دوما: يهود وعرب), وربطه بالعملية كجزء من عملية إشراك الجمهور, إثارة مواضيع وجلسات في الكنيست وعلاقات مع مؤسسات السلطة,

وأخيرا: إقامة منتدى سلطوي مدني مشترك لتطوير الجليل, الذي سيكون عليه تحضير الحلول للمشاكل الاجتماعية, التشغيلية والبيئية في منطقتنا, وبياتر بالعمل الفوري.

الجمهور بأكمله مدعو للمشاركة, إبداء الرأي وأخذ دوره.

المحامية جميلة هردل-واكيم وليئورا أهرون
جمعية "مواطنون من أجل البيئة"